

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016

أ. بحري علي
جامعة المسيلة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العمومية التي تؤدي دورا تنمويا في الاقتصاد الوطني، لان عملية قياس وتقييم الأداء باستخدام اهم أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي تعتبر من اهم المؤشرات التي يمكن استعمالها في هذا الصدد. وبحكم ان معلومات التحليل المالي التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية يمكن الاستفادة منها من طرف العديد من الفئات، ومن بينها إدارة المؤسسة التي تسمح لها ليس فقط قياس وتقييم الأداء وانما يمكنها استعماله في أغراض كثيرة كالتحليل الاستثماري، الرقابة، التحليل التمويلي والتخطيط المالي. وتهدف كذلك الدراسة الى لفت انتباه إدارة مؤسساتنا الى فعالية استعمال التحليل المالي في تقييم كفاءة وفعالية رقابة الأداء الذي يسمح لها بالمنافسة والاستمرارية والتطور. وقد توصلت الدراسة الى ان المؤسسة محل الدراسة قد حققت بعض نقاط قوة في أدائها الا ان نقاط القوة كانت اكثر، وهو ما يجعلنا نحكم على ان الأداء المالي يبقى ضعيفا في العموم، وبالتالي يجب عليها تطبيق الإجراءات التصحيحية المذكورة في التوصيات من اجل تدارك ذلك.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، النسب المالية، تقييم الأداء المالي.

Summary:

This study aims at clarifying the importance of evaluating the financial performance in the public economic institution which plays a developmental role in the national economy. The process of measuring and evaluating performance using the most important financial analysis tools is the financial ratios which are considered the most important indicators that can be used in this regard. The financial analysis information provided by the accounting information system can be used by many categories, including the management of the institution, which allows it not only to measure and evaluate performance but can use it for many purposes such as investment analysis, control, financial analysis and financial planning. The study also aims to draw the attention of the management of our institutions to the effectiveness of the use of financial analysis in evaluating the efficiency and effectiveness of performance control, which allows them to compete, continuity and development. The study found that the institution has achieved some strengths in its performance, but the strengths were more, which makes us judge that the financial performance remains weak in general, and therefore must implement the corrective actions mentioned in the recommendations in order to remedy it. Keywords: financial analysis, financial ratios, financial performance assessment.

المقدمة:

يعتبر التحليل المالي أداة لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي و الحاضر و التنبؤ بأدائها في المستقبل عن طريق التخطيط المالي و هذا من أجل مساعدة إدارة المؤسسة و المستثمرين و غيرهم على اتخاذ القرارات، و من هذا تزايدت أهمية التحليل المالي بسبب ازدياد حالة عدم التأكد المرافقة للأنشطة الاقتصادية، و حتى تتمكن المؤسسة من التعرف على بلوغها الأهداف المخططة بالوسائل المتوفرة، فإنها تكون الحاجة إلى قياس و تقييم الأداء بصفة عامة و أداء كل وظيفة بصفة خاصة، و لو أن معايير قياس الأداء هي متعددة إلا أن معايير التحليل المالي المستخدمة في قياس و تقييم الأداء المالي تعد الأكثر تفضيلا من طرف المتخصصين

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

المالين نظرا لتنوعها و سهولة حسابها بالرغم من صعوبة تفسيرها أحيانا، لذلك يجب اختيار أنسب معايير قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جميع النواحي حتى يمكن إعطاء حكم موضوعي على أداء المؤسسة باستخدام النسب المالية التي تعتبر أفضل أساليب التحليل المالي و ملائمة،

و من هنا يمكن معالجة الموضوع وفق المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات التحليل المالي

يكتسي موضوع التحليل المالي أهمية كبيرة في اقتصاد المؤسسة لأنه أضحي ضرورة بالغة تملئها المتطلبات التسيير و التخطيط الماليين، و التحليل المالي هو عملية استنباط و استخراج المعلومات المالية من صلب القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية قصد التعرف على أدائها و قد ازدادت أهمية التحليل المالي بسبب تزايد حالات الغش و التلاعب بحسابات المؤسسة في القرن الماضي، و مع ظهور الأزمة المالية تم التأكيد على أهمية التحليل المالي الذي يسمح بأساليبه المتعددة من توفير أدوات و معايير رقابية فعالة تسمح من تحليل الوضعية المالية من جوانبها المتعددة.

1. مفهوم التحليل المالي:

يمكن تعريف التحليل المالي كالتالي: "التحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل لمساعدة المعنيين (الإدارة، الممولين، الموردين، الزبائن...) على اتخاذ القرارات.ⁱ

ويمكن تعريفه بأنه: «دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".ⁱⁱ

ويعرف "التحليل المالي كذاك بأنه عبارة عن تفسير للكشوف المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية".ⁱⁱⁱ ويعرف كذلك بأنه "دراسة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية".^{iv}

من التعاريف السابقة وغيرها يمكن اقتراح التعريف التالي للتحليل المالي، على أنه "منتوج اعلامي يوفره نظام المعلومات المحاسبية يهدف إلى استخلاص معلومات مالية من واقع الكشوف المالية لتقييم الأداء وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من حيث السيولة والربحية والنشاط والتوازن المالي بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، بعد كشف نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية.

وحتى يكتمل التحليل المالي نتائجه فإنه يجب ربطه ببعده الاستراتيجي الذي يأخذ بعين الاعتبار عناصر البيئة الداخلية التي تترجم بنقاط القوة ونقاط الضعف مع عناصر البيئة الخارجية التي تظهر في شكل فرص أو تهديدات. فوفقا لمدرسة الفكر المالي الاستراتيجي فإن عملية التحليل المالي لا تتوقف عند تحليل و تقييم الأداء المالي لأنشطة المؤسسة الداخلية فقط، و إنما تمتد الرؤية لتشمل البيئة الخارجية للمؤسسة التي تتعامل معها بصورة مباشرة، لذلك فإن عملية التحليل المالي الاستراتيجي تأخذ بالاعتبار تقييم جميع المتغيرات باستخدام أدوات التحليل المالي الاستراتيجي كمصفوفة* SWOT، وبالتالي يجب على

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

المؤسسة اختيار الاستراتيجية الملائمة بالمزوجة بين نقاط القوة والضعف الناتجة عن تحليل المحيط الداخلي من جهة، والفرص و التهديدات المستخلصة من تحليل البيئة الخارجية للمؤسسة.^v

2. أهمية التحليل المالي:

إن تحليل القوائم المالية للمؤسسة تعتبر الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتواها بهدف استخدامها في مجالات اهتمام المستخدمين وتلبية أغراضهم المتعددة، ويمكن حصر أهمية التحليل المالي فيما يلي:

- التعرف على المركز المالي للمؤسسة؛
- تقييم الأداء في المؤسسة؛
- ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية؛
- وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات المؤسسة المالية والإدارية.^{vi}
- يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييما شاملا ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.^{vii}
- يعد أداة تخطيط تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة.^{viii}

3. منهجية التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي عند قيامه بعملية تحليل القوائم المالية للمؤسسة على منهجية علمية تتكون من الخطوات التالية:^{ix}

- تحديد هدف التحليل المالي بدقة، كتحقيق الأداء فقط أم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها.
- جمع المعلومات اللازمة حسب هدف التحليل؛
- تحديد أدوات التحليل المناسبة؛
- استخدام البيانات ذات العلاقة لحساب قيم المؤشرات المطلوبة؛
- مقارنة المؤشرات مع المعايير القياسية المناسبة؛
- إعداد تقرير بالنتائج والتوصيات إلى الجهة المعنية.

فمهما تباينت الجهات التي كلفت المحلل المالي بالقيام بعملية التحليل وأغراضها فإنه يجب على الطرف الذي أوكلت له المهمة التقيد بهذه الخطوات أو المراحل حتى يمكنه الوصول إلى هدف التحليل، ويمكن إضافة خطوة سابعة للخطوات الستة المذكورة وهي مناقشة التقرير مع الجهة المعنية لتوضيح مضمونه واقتراح السياسات الكفيلة بتحسين الوضعية المالية للمؤسسة وتحسين الأداء.

4. مقومات التحليل المالي:

إن من أهداف التحليل المالي الوصول إلى مؤشرات مالية واقعية تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة تكون أقرب إلى الحقيقة، وللوصول إلى ذلك لا بد من توفر مجموعة من الشروط أو المتطلبات، منها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي المستخدمة ومنها ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها والتي يمكن حصرها:^x

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يأخذ منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من الموثوقية؛
- أن يتبع المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل ويجب استخدام أساليب وأدوات ملائمة وموضوعية؛
- أنه تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة العامة (المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية والسياسية)؛

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

- أن يوضح الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل والمتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
- أن يسعى إلى تشخيص أسباب عوامل القوة ومواطن الضعف واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

5. أغراض التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي في الأغراض أو المجالات التالية:^{xi}

5.1. التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا الاستخدام من أفضل تطبيقات التحليل المالي، حيث يستخدم من طرف المستثمرين للتعرف على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ويمتد هذا التحليل ليشمل تقييم المؤسسة نفسها والكفاءة الإدارية التي تتميز بها.

5.2. التحليل الائتماني:

يستعمل من طرف المقرضين للتعرف على المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين)، وبالتالي (الدائن) يتخذ المقرض قرار تمويله بناء على نتيجة التحليل للمركز المالي لزبونه المقترض.

5.3. التحليل الاندماجي:

يهتم هذا التحليل بتقييم المؤسسة المراد دمجها مع مؤسسة أخرى بغية تكوين كيان اقتصادي جديد وزوال المراكز المالية للمؤسسات المندمجة.

5.4. التخطيط المالي:

يعد التحليل المالي عملية سابقة للتخطيط المالي ومرافقا له، لأنه بناء على نتائج مؤشرات الأداء الحالية يمكن تقدير الأداء المستقبلي المتوقع، وتم ذلك باستعمال أدوات التخطيط المالي من موازنات تقديرية، والقوائم المالية التقديرية، وتحليل التعادل. باعتبار أن التخطيط المالي هو إعداد تصور لأداء المؤسسة في المستقبل.

5.5. تحليل تقييم الأداء:

يستعمل هذا التحليل من معظم الفئات التي لها علاقة بالمؤسسة باعتبار أن مؤشرات التحليل المالي تعتبر من أنسب الأدوات والمعايير لتحقيق هذه الغاية.

6. أساليب التحليل المالي:

إن أساليب التحليل المالي التي يتم استخدامها وتطبيقها لتحليل القوائم المالية تتمثل في أسلوب تحليل الاتجاهات وأسلوب التحليل بالنسب المالية، وهي الأكثر شهرة واستخداما من طرف المحلل المالي سواء كان داخلي أو خارجي وفيما يلي توضيح الأسلوبين:

6.1. أسلوب تحليل الاتجاه:

يهدف هذا الأسلوب في التحليل إلى إبراز كيفية تغير بنود القوائم المالية بين فترتين متتاليتين بغرض التعرف على الاتجاه العام للتغير أو لهدف تحديد الأهمية النسبية للبنود في نفس القائمة المالية ولنفس الفترة الزمنية، ويتضمن هذا الأسلوب طريقتين هما التحليل المالي الأفقي الذي يهدف لدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القوائم المالية بدلالة الزمن، أي متابعة حركة التغير في هذا العنصر سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترتين، وهو ما يمكن من توقع عما سيكون عليه العنصر المعني مستقبلا. أما الأسلوب الثاني، فهو التحليل المالي الرأسي الذي يهدف إلى بيان الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر نفس القائمة المالية لفترة زمنية واحدة. هذا التحليل عندما يتم تطبيقه لعدة سنوات متتالية يصبح ذا أهمية نسبية تضاهي أسلوب التحليل الأفقي.

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

7.2. أسلوب تحليل النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أقدم و أهم الأساليب المستخدمة في تشخيص المركز المالي للمؤسسة و تقييم أداؤها، و النسب المالية هي علاقة متجانسة تربط بين عنصرين من القوائم المالية تعكس حقائق اقتصادية منطقية بهدف استخلاص مؤشرات عن تلك العلاقات في صورة رقمية، فهي إذا علاقة تربط بين مقدارين من نفس القائمة المالية أو أكثر، و بما أنه لا يمكن لنسبة واحدة إعطاء صورة عن الظاهرة المدروسة، لذلك يجب استخدام مجموعة من النسب المالية المعبرة فعلا عنها، و بالتالي يصبح لزاما على القائم بالتحليل استخدام نسب مالية متكاملة و منسجمة مع الغرض من التحليل.

ومن أهم مميزات هذا الأسلوب في التحليل هو سهولة حساب النسب المالية من واقع القوائم المالية ومقارنتها من سنة لأخرى أو لعدة مؤسسات مشابهة وكشف المعلومات الخفية التي لا تبينها بصورة مباشرة القوائم المالية الختامية المنشورة، ولا يكون للنسب المالية المحسوبة معنى إلا إذا تم مقارنتها مع المعايير المحددة مسبقا مثل معيار الصناعة، متوسط النسب المماثلة للسنوات الماضية أو نسب المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي له المؤسسة أو تلك النسب المستهدفة من المؤسسة نفسها.^{xii} وتكشف النسب المالية عن الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة ويتم التقييم بمقارنة النسبة المالية المحسوبة للمؤسسة بنسبة أخرى معيارية للحكم على الأداء في ضوء هذه المقارنة التي تشمل السيولة، الكفاءة، المديونية والربحية، وفيما يلي توضيح مختصر لأنواع النسب المالية:

- نسب السيولة: تقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسة على تسديد ديونها أو التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها عن طريق تسهيل أصولها المتداولة، وتتضمن ثلاثة نسب هي نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، ونسبة السيولة السريعة، والتي سوف نطبقها على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة لاحقا.
- نسب النشاط: تقيس هذه المجموعة مدى كفاءة المؤسسة في تشغيل أصولها المتداولة مقارنة بمدة استحقاق الديون قصيرة الأجل، أي أن هذه النسب تبين كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة لزيادة المبيعات، ويتم حساب مدة دوران أهم عناصر الاستغلال بالمؤسسة المتمثلة في المخزونات والزبائن من جانب الأصول المتداولة والموردون في جانب الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت مدة تحويل المخزونات والزبائن إلى نقدية أسرع من مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل كان أفضل للمؤسسة وأضمن لها للوفاء بديونها دون مخاطر.
- نسب المديونية: من خلال هذه المجموعة من النسب يمكن قياس قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة و الالتزامات طويلة الأجل و مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مصادر التمويل الخاصة أو الخارجية، و تستخدم نسب المديونية من طرف البنوك في تقييم قدرة المؤسسة على تسديد القروض و فوائدها، وفي تحديد سعر الفائدة على القروض الذي يتناسب مع مستوى المخاطرة المرافقة لعملية التمويل لكل مؤسسة، و تمكن هذه النسب من الإجابة على معرفة كيفية تمويل المؤسسة أصولها، اعتماد المؤسسة على حقوق الملكية أم على القروض أو مزيجا منهما، علما أن اعتماد المؤسسة على كل مصدر تمويل يرتبط بالمنافع و التكاليف و المخاطر و الالتزامات و الضمانات المقدمة الخاصة بكل منهما.

وتقدم نسب المديونية أو الرافعة المالية تحليلا للهيكل التمويلي والمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها المالية^{xiii}، وتستعمل عدة نسب سنتطرق لها بالتطبيق على المؤسسة محل الدراسة في المحور الأخير.

- نسب الربحية: تقيس نسب الربحية أو المردودية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة فيها، حيث يهتم المستثمر بالعائد المتحقق على استثماراته في المؤسسة مقارنة بالعائد المتحقق في المؤسسات المماثلة أما المقرض فيهتم

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

بربحية المؤسسة كمصدر يضمن تسديد القروض و فوائدها، و يمكن استخدام نسب ربحية المبيعات التي تعتمد على المبيعات في مقام النسبة المالية أو نسب ربحية الاستثمارات التي تعتمد على المبيعات في مقام النسبة المالية أو نسب ربحية الاستثمارات التي تعتمد على صافي الربح في مقام النسبة، و يعتبر معدل العائد على الأصول ، الذي يسمح من معرفة ربحية كل دينار مستثمر في الأصول، و معدل العائد على الأموال الخاصة الذي يقيس العائد الذي يحصل عليه المساهم في المؤسسة لكل دينار ساهم به في رأس مال المؤسسة مقارنة مع ما يمكن الحصول عليه لو ساهم في مؤسسات أخرى مثيلة للمؤسسة.

ويمكن للمحلل المالي استخدام نسب أخرى مثل نسب النمو، السوق والتدفقات النقدية حسب احتياجات أغراض وهدف التحليل المالي.

المحور الثاني: قياس وتقييم الأداء

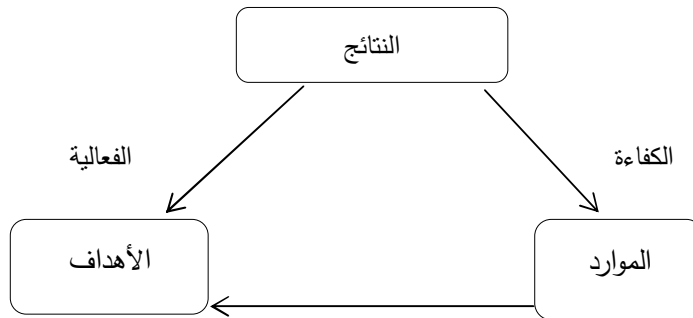
قبل التطرق إلى قياس وتقييم الأداء يجب تعريف الأداء أولاً ثم مكوناته والعوامل المؤثرة فيه في النقاط الموالية:

1. مفهوم الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء على أنه:

- الكيفية التي تستخدم بها المؤسسة مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة.^{xiv}
- الأداء هو إنجاز عمل يساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.
- ويعرف الأداء من خلال العلاقة بين النتائج والموارد الأهداف^{xv}، و التي يمكن التعبير عنها بالشكل التالي رقم 01.

الشكل رقم 01 عناصر الاداء



الموازنة

المصدر: ناصر دادي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص 13.

ومن خلال ما تقدم فإن الأداء هو النتائج المحققة في نهاية الفترة باستخدام موارد المؤسسة المادية والمعنوية والبشرية والتي سعت المؤسسة لتحقيقها بعدما تم تحديدها كأهداف مسبقا، ومنه فإن الأداء هو يقيس درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية.

أما مفهوم الأداء المالي بصفة خاصة فهو:

- تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والقطاع الذي تنتمي إليه بالإضافة لمعينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.^{xvi}

- وهو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في نشاط المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون ومشكل العسر النقدي، وبذلك تلزم إدارة المؤسسة للعمل لمعالجة الخلل.^{xvii}

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

ويعبر الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها في الاستخدامات طويلة و قصيرة الأجل من أجل تحقيق أهدافها، فهو إذا يعبر عن مدى نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها المسطرة من طرف الإدارة، لذلك فإن مؤشرات التحليل المالي تمكن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف و هي التي تعبر عن الأداء الجيد و السيء لمختلف أوجه النشاط المتعددة للمؤسسة، لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المفاهيم الجوهرية في المؤسسات الاقتصادية عامة و في المؤسسات المالية بصورة خاصة من خلال إعطائه صورة شاملة عن سير أعمالها و أنشطتها على مستوى البيئة الداخلية و الخارجية.

2. أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته فيما يلي:^{xviii}

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم المديونية؛
- تقييم تطور توزيع الأرباح؛
- تقييم نمو المؤسسة.

وبالتالي فإن قياس هذه الجوانب من نشاط المؤسسة يمكن من الحكم على مدى كفاءة وفعالية الأداء وهما يمثلان مؤشرات الأداء الجيد في المؤسسة.

3. مفهوم تقييم الأداء المالي:

3.1. قياس الأداء:

يعبر تقييم الأداء عن قياس ومراجعة النتائج التي حققتها المؤسسة مقارنة بالأهداف وتحليل العوامل المؤثرة على النتائج وتشخيص المشاكل وتحديد المسؤوليات الإدارية وهذا التقييم يعد حكم على إدارة وتسيير الموارد المتاحة للمؤسسة، فهو قياسا للنتائج المنتظرة بمعايير محددة مسبقا.^{xix}

ويعني مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا لأنه يركز على استعمال مؤشرات مالية مفترض أنها تعكس إنجاز أهداف المؤسسة الاقتصادية. ويعد كذلك تقدم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المادية، البشرية والمالية.^{xx}

ويمكن أن يصنف الأداء إلى أداء داخلي، وهو الأداء الناتج من الموارد التي تملكها المؤسسة من موارد بشرية وتقنية ومالية، وأداء خارجي والذي ينتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة كتحسن رقم أعمال المؤسسة الناتج عن ارتفاع سعر بيع منتجات المؤسسة والذي ينعكس على النتائج الممتازة المحققة.^{xxi}

لهذا من الضروري على المؤسسة تحليل الأداء الداخلي الذي يمكن التحكم فيه بينما الأداء الخارجي الذي ينتج عن البيئة الخارجية الذي كانت توفر فرصا قد تصبح معوقات وخطر على المؤسسة.

وقياس الأداء هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، لأن غياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أولا تكون ذات دلالة، لذلك فإن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة.^{xxii}

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

وتعتبر عملية تقييم الأداء لاحقة لاتخاذ القرارات من جراء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما هو مخطط مسبقا في الخطة واكتشاف نقاط القوة والضعف. وبناء على ذلك فإن تقييم الأداء المالي يسمح بتحديد مستوى الأهداف المحققة بفعالية وكفاءة* أم لا.

3.2. أهمية تقييم الأداء:

تتمثل أهمية تقييم الأداء فيما يلي^{xxiii}:

- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة.
- يوفر قياسا نظام لتقويم الأداء المعلومات الضرورية للمستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.
- يساعد في وضع نظام سليم للحوافز والكفاءات وهو ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف.
- يؤسس للمنافسة بين الأقسام في المؤسسة وبين المؤسسة مما يؤدي إلى تعزيز الأداء.

4. خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن حصر خطوات تقييم الأداء المالي في الخطوات الأربعة التالية:

- الحصول على الكشوف المالية السنوية للفترة وهي الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، بيان تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملحق وهي التي تتضمن الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة؛
 - حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة، النشاط، الربحية والمديونية والسوق وغيرها، واختيار منها ما يستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بصورة متكاملة؛
 - دراسة وتقييم وتحليل النسب المالية ومن ثمة تحديد الانحرافات الموجبة و السالبة التي تعكس مواطن القوة و الضعف في الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المستهدف أو المتوقع أو مقارنته مع أداء المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع النشاط؛
 - كتابة التوصيات المناسبة بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال نتائج النسب المحسوبة بعد تحديد أسباب الانحرافات أو الفروق واقتراح على المؤسسة كيفية معالجتها للحد منها مستقبلا.
 - وعليه فإن من نتائج تقييم الأداء المالي اتخاذ القرارات من الأطراف الداخلية والخارجية.
- المحور الثالث: دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة
- إن مسألة تقييم الأداء المالي في المؤسسات العمومية تعد ضرورة قصوى للحكم على الوضعية المالية لها من أجل الحفاظ على بقاءها واستمرارها باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل ذلك نحاول تقييم أداء هذه المؤسسة باستخدام أحد أهم أساليب التحليل المالي، وسنتطرق أولا للتعريف بالمؤسسة.
- #### 1. التعريف بالمؤسسة:

تقوم المؤسسة بالالتزام بالنظام المحاسبي المالي، لذلك فهي منذ البدء بتطبيقه في 2010 تنجز مختلف القوائم المالية الختامية سنويا، والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملحق، وبعد تدقيق حسابات المؤسسة من طرف المدقق الخارجي تصبح قابلة للنشر للجمهور.

وبهدف دراسة وتحليل أداء المؤسسة للفترة يجب إعداد جدول للمبالغ المستخدمة في حساب النسب المالية المأخوذة من القوائم المالية للفترة أولا ثم بعد ذلك نشرع في حساب النسب المالية الممكنة.

2. جدول المبالغ المستخدمة في حساب النسب المالية:

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

لغرض التحليل المالي يتم إعداد جدول المبالغ الضرورية لحساب النسب المالية:

جدول رقم 01 المبالغ المستخدمة في حساب النسب المالية للمؤسسة مطاحن الحظنة للفترة 2011-2016

العناصر	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	1267046761	1241595748	1222823295	1743152699	2014281224	1957326862
الأصول المتداولة	13389811891	1439063060	170450656	904640351	971782918	1340702442
المخزونات	7160865	4873775	16398690	3692773	8769062	172367222
القيم القابلة للتحقيق	643420128	614937288	890366032	221941563	210311324	77470854
القيم الجاهزة	688400898	819251997	1044417998	679006015	752702532	1090864366
إجمالي الأصول	2606028652	2680658809	2393283952	2647793051	2986064143	3298029304
أموال خاصة	1385436125	1462765537	1576792048	1688814973	1814073	2116579869
ديون طويلة الأجل	45325764	51664806	42711442	263005078	413419326	409898743
أموال دائمة	1430761889	1514430343	2503490	1951920051	415131399	2116989767
ديون قصيرة الأجل	1175266769	1166228465	773780461	695972998	758571643	771550691
النتيجة الصافية	113731954	77329412	114026511	112022925	161321002	320018795
الموردون	1021238	1293426	-	-	758571643	382762
الزبائن	31951241	14979931	9228457	21051573	37390501	329209055
المشتريات	-	1269611442	-	-	2332024449	2492425456
المبيعات	1742545814	1568732126	1566238417	1756578029	233911627	2866220558
النتيجة التشغيلية	132311801	90515390	139608021	133078311	233911627	299089279
مجموع الديون	1220592527	1217893271	816491903	958978076	11719900969	771960589
تكلفة م م 60	1412059288	1271898532	1295054	1410759309	1906594822	2328827296
EBE	156259834	112367210	116108240	156247899	239207662	318394553
أعباء مالية	--	--	--	--	5439536	--
إجمالي الديون	220592527	1217893271	816491903	958978076	11719900969	775649434

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

3. حساب النسب المالية: يبين الجدول الموالي النسب المالية التي أمكن حسابها من واقع القوائم المالية للفترة من 2011 – 2016

جدول رقم 02 النسب المالية الخاصة بالسيولة، النشاط، المديونية والربحية

النسب المالية	العلاقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المعيار التاريخي
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة / د ق الأجل	1.13	1.23	0.22	1.29	1.28	1.73	1.29
نسبة السيولة المختصرة	أصول متداولة – مخزونات / د ق الأجل	1.13	1.22	0.19	1.29	1.26	1.51	0.85
نسبة السيولة السريعة	خزينة / د ق الأجل	0.58		1.34	0.97	0.99	1.41	0.07
هامش الربح	النتيجة الصافية / المبيعات	0.065	0.049	0.072	0.063	0.069	0.11	0.051
عائد الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.043	0.028	0.047	0.042	0.054	0.097	0.083
عائد الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.083	0.052	0.72	0.066	0.08	0.15	1.45
دوران الأصول الثابتة	النتيجة الصافية / الأصول الثابتة	1.37	1.26	0.58	2.89	1.15	1.46	0.37
نسبة الملاءة العامة	الديون / الأصول	0.46	0.45	0.34	0.36	0.39	0.23	
المردودية الاقتصادية	النتيجة التشغيلية / الأموال الدائمة	0.09	0.05	0.08	0.06	0.05	0.14	7.83
دوران الأصول	المبيعات / الأصول الإجمالية	0.66	0.58	0.65	0.66	0.78	0.86	0.69
نسبة الاستقلالية المالية	النتيجة التشغيلية / صافي المبيعات	53.16	54.56	65.88	63.78	60	64	60.23
المردودية التجارية	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	7.6	5.7	8.9	7.5	10	10.4	8.35

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

4. تحليل نتائج النسب المالية:

إن حساب النسب المالية وتفسيرها يتطلب منا مقارنتها بمعيار معين، فهناك من النسب التي لها معيار عام مطلق صالح لكل المؤسسات كنسبة السيولة العامة، لكن بعض الأنشطة لها خصوصية مما يتطلب وجود معيار صناعة خاص بقطاع معين بذاته، و لما كان لا يوجد مثل هذا المعيار في حالتنا هذه، فإننا سوف نختار معيار المقارنة النسب المحسوبة للحكم على أداء المؤسسة، لذلك سنختار المعيار التاريخي الذي يمثل المتوسط الحسابي لنفس النسب كمعيار تقارن على ضوءه النسب المحسوبة لكل سنة من سنوات الدراسة كما هو الحال في دراستنا.

أ. حساب المعيار التاريخي:

بافتراض أن: $R_1 \rightarrow R_6$ ترمز لقيمة النسب المالية للفترة من 2011 إلى 2016 على الترتيب فإن قيمة المعيار تحسب كما يلي:

$$\frac{R_1 + R_2 + R_3 + R_4 + R_5 + R_6}{6} = \text{المعيار التاريخي للنسبة}$$

و بتطبيق العلاقة السابقة يمكن حساب المعيار التاريخي لكل نسبة من النسب التي يتضمنها الجدول، فمعيار نسبة السيولة العامة =

$$1.14 = \frac{1.73+1.28+1.29+0.22+1.23+1.13}{6}$$

وبنفس الطريقة يحسب المعيار التاريخي لباقي النسب.

ب. تحليل نتائج النسب المالية:

1. نسب السيولة:

نقوم بتحليل نسب السيولة الثلاثة على انفراد بمقارنتها بالمعيار المطلق والمعيار التاريخي الخاص بها، ثم نعلق على السيولة في المؤسسة إجمالاً.

- نسبة السيولة العامة: بصفة عامة هي مقبولة لأنها أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة ما عدا في سنة 2013 أين بلغت 0.22 أقل من المعيار متداولة لتسديد 1 دج من ديون قصيرة الأجل يعتبر أمراً مقبولاً في هذه المؤسسة.

- نسبة السيولة المختصرة: ما دامت النسبة أكبر من الواحد فهي نسبة مقبولة والتي تعني أن المؤسسة بعد استبعاد المخزونات التي يمكن أن تكون بطيئة الحركة من بسط النسبة وتدل على أن بإمكان المؤسسة الوفاء بديونها قصيرة الأجل في موعدها تماماً بواسطة القيم الجاهزة و القيم غير الجاهزة، و قد استطاعت المؤسسة بلوغ المعيار التاريخي في كل من سنة 2014 و 2016.

- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن المؤسسة قد تجاوزت المعيار المطلق المحدد من قبل المختصين في المجال [0.5-0.2] وهذا يعني أن المؤسسة لم تحترم هذا المعيار، و هذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بنقدية كبيرة جداً كان من المفروض توظيفها في استثمارات قصيرة الأجل أفضل من إبقائها معطلة دون تشغيل، و هو ما يطرح علامة استفهام كبيرة خصوصاً أن المؤسسة تباع منتجاتها في أغلب الحالات نقداً، لذلك نقول مرة أخرى ما الداعي للاحتفاظ بكل هذه الأموال الجاهزة، لذلك نقول أن سنة 2011 هي الوحيدة التي تقترب من المعيار المطلق بتحقيق نسبة 0.58 بينما في باقي السنوات قد حققت نسب

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

بعيدة كثيرا عن المعيار المطلق، و في هذه الحالة حتى المعيار التاريخي للفترة لا يجب أخذه بالاعتبار لأنه بعيد كل البعد عن المعيار عكس نسبة السيولة العامة و المختصرة التي تمثل نقاط قوة. وكخلاصة لها نقول أن الاحتفاظ بسيولة كبيرة سيأثر في الربحية.

2. تحليل نسب النشاط:

نكتفي هنا بدراسة نسب دوران الأصول فقط لأن المؤسسة أغلب عملياتها تتم نقدا أو بشيك بنكي، فهي لا تتعامل مع مورديها وزبائنها على الحساب إلا نادرا، وبالتالي لا يمكن حساب معيار تاريخي نقارن به معامل دوران الزبائن والموردين ولا يوجد كذلك معيارا عاما مطلقا يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة تسيير أهم عنصري دورة الاستغلال. وأما بالنسبة لكفاءة استخدام المؤسسة لأصولها في توليد المبيعات، فأمكننا حساب كلا من:

• معامل دوران الأصول: مقارنة النسب المحسوبة بالمعيار التاريخي للمؤسسة يبين أن المؤسسة لم تستطع في السنوات الثلاثة الأولى بلوغ هذا المعيار، لكن في السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 استطاعت تجاوز المعيار حيث حققت على التوالي: 7.8% و 8.6%، وبالرغم من ذلك فإن دوران الأصول بطيئة في توليد المبيعات.

• معامل دوران الأصول الثابتة: لا تعد النسب الخاصة بهذا المعامل مقبولة فهي ضعيفة جدا، وتعتبر بطيئة الحركة لتوليد المبيعات، أي أن كل 1 دج مستثمر في الأصول الثابتة ينتج 1.37 دج مبيعات في سنة 2011 و 1.26 دج في سنة 2013 ولا يبعث هذا على الارتياح، وبالتالي يمكن القول أن استخدام المؤسسة لأصولها في تحقيق المبيعات غير مرضية، و هذا ينطبق على إجمالي الأصول كذلك.

ويمكن القول أن المؤسسة لا تحسن استخدام أصولها في توليد المبيعات وربما المؤسسة تستخدم أصول لا فائدة منها أو هي غير ملائمة ولها أعباء تشغيلية مرتفعة، وبالتالي هي نقطة ضعف في نشاط المؤسسة.

3. نسب المديونية:

تقيس هذه النسب الاستقلالية المالية للمؤسسة وتبين الهيكل التمويلي للمؤسسة، ومن بين النسب التي أمكننا حسابها ما يلي:

أ. نسبة الملاءة العامة: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بديون الغير اعتمادا على أصولها إذا ما توقفت المؤسسة عن التسديد، بمعنى هل تكفي الأصول عند بيعها عند تصفية المؤسسة لضمان الوفاء بديون الغير.

إن المعيار المطلق العام هو يجب أن تكون النسبة المستخدمة في الحساب أقل من 0.5، ونلاحظ أن قيم النسبة للفترة متوافقة مع هذا المعيار وكذلك مع المعيار التاريخي للمؤسسة وبالتالي فإن ديون الغير مضمونة، فهي نقطة قوة.

ب. نسبة الاستقلالية: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أنشطتها على الديون (القروض بالخصوص) أو الأموال الخاصة، فنلاحظ أن هذه النسبة هي في انخفاض مستمر حيث بلغت الديون نسبة 88% من الأموال الخاصة ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت إلى 36% في سنة 2016 فبالمقارنة مع المعيار التاريخي للمؤسسة المحسوب 0.63، فإن المؤسسة لم تحترم المعيار في السنتين 2011 و 2013 حيث كانت نسبتها على التوالي 0.88 و 0.83 أما في سنتي 2013 و 2014 فقد حققت الهدف حيث كانت نسبتها علالتوالي 0.51 و 0.56 في حين في سنة 2015 قد وصلت النسبة إلى 0.64 مقتربة من المعيار التاريخي بفارق ضئيل أما في سنة 2016 فبلغت النسبة 0.36 أو 36%، أي تقريبا ثلث مبلغ الأموال الخاصة و هي السنة الأفضل مقارنة بسنوات الفترة و هو ما يعني أن المؤسسة قد خفضت ديونها

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

فعلا، وبالتالي سيسمح للمؤسسة بزيادة هامش الاقتراض للمؤسسة في السنوات المقبلة إذا ما أرادت المؤسسة الاستفادة من الرفع المالي لتحسين مردودية الأموال الخاصة، وهي نقطة قوة في أداء المؤسسة

أما نسب هيكل رأس المال التي تقيس الوزن النسبي لمصدر التمويل فهي:

- نسبة رؤوس الأموال الخاصة: تمثل نسبة رؤوس الأموال الخاصة من خصوم الميزانية على امتداد فترة الدراسة: 53%، 54%، 65%، 63% و 60% على الترتيب.

- نسبة الديون طويلة وقصيرة الأجل: تمثل على الترتيب ابتداء من 2011 إلى 2016 النسب التالية: 57%، 47%، 35%، 37%، 40%.

وهو ما يبين أن المؤسسة تحترم قاعدة التمويل الأقصى حيث لا تتعد نسبة الديون في هيكل الخصوم التي تعتبر كمصدر تمويل نسبة 50% خلال كل الفترة، وهذا ما يسمح للمؤسسة بمحافظتها على هامش اقتراض كبير، هو ما يؤكد الاستنتاج السابق المذكور في تحليل نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وبالتالي تحسب كنقطة قوة في المركز المالي للمؤسسة.

4. نسبة الربحية:

ان نسب الربحية التي تعتبر محصلة لأداء المؤسسة ككل والتي أمكننا حسابها تتمثل في:

- هامش الربح: يتبين من النتائج المحسوبة أن أفضل سنة للفترة هي سنة 2016 حيث بلغ هامش الربح 11% مقارنة بالمعيار التاريخي المحسوب 7% ويعتبر هامش الربح هذا ضعيفا، فهو بعيد عن هوامش الربح العادية التي تتراوح بين 20% و 30% في قطاع الأعمال و هي نقطة ضعف باعتبار أن هامش الربح ستطرح منه باقي الأعباء التشغيلية الأخرى من اجل الوصول إلى النتيجة قبل الضرائب.

- العائد على الأصول: لا تبعت نسب العائد على الأصول الطمأنينة على مردودية أصول المؤسسة فهي متدنية ومحصورة بين 2.8% في سنة 2012 و أعلىها ب 9.7% في سنة 2016 وبالمقارنة مع المعيار التاريخي للمؤسسة للفترة 5.1% فإن المؤسسة لم تتجاوز المعيار هذا سوى في سنتي 2015 ب 5.4% وفي 2016 ب 9.7% عكس السنوات الأربعة الأولى (2011-2014)، التي كانت نسبها أقل من المعيار التاريخي و هو ما يعني تحسن أداء المؤسسة في نهاية الفترة، إلا أن النسب تبقى بعيدة عن العائد المنتظر إذا ما قورن بعائد الأموال الموظفة في الجهاز المصرفي التي تتميز بتوظيفات الأموال في البنوك بتدني المخاطر عكس ما هو سائد في قطاع الأعمال في الجزائر. وكنتيجه لذلك فان المخاطرة بالأموال الموظفة في هذه المؤسسة يمثل تحدي كبير لها، وهذا ما سوف تحسب هذه النسبة كنقطة ضعف.

- العائد على الأموال الخاصة: مقارنة هذا المؤشر بالمعيار التاريخي للفترة المحسوب 8.3% للسنوات الستة يبين أن أفضل سنة هي 2016 وأسوأها كان في سنة 2012 ب 5.2% بينما في سنة 2011 و 2015 قد وصلت تماما لتحقيق المعيار، في حين قد حققت في سنتي 2013 نسبة 7.2% وفي سنة 2014 نسبة 6.6%.

وبصفة عامة فإن سنة 2012 كانت هي الأسوأ خلال الفترة، وربط هذه النسبة السابقة و هي العائد على الأصول يدل إجمالا أن المؤسسة لا تحقق مردودية مقبولة و بالتالي فهي نقطة ضعف أخرى في نسب المردودية.

- المردودية الاقتصادية: بما أن المردودية الاقتصادية تدل على نسبة النتيجة التشغيلية التي تعبر عن نتيجة النشاط العادي الناتجة من استخدام الأموال الدائمة المتأتية من المصادر الداخلية و الخارجية التي يجب أن تجني عائد يزيد عن تكلفة الأموال المستخدمة، و من النسب المحسوبة للفترة نلاحظ انها تتجه إلى الانخفاض، ففي 2011 كانت النسب 9% ثم تراجعت إلى

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

8% في سنة 2013 و إلى 6% في 2014 وواصلت في التراجع في سنة 2015 و 2016 إلى 5% ثم ارتفعت إلى أفضل نسبة بـ 14% بينما في السنوات الستة الأولى شهدت المردودية الاقتصادية تراجع معتبر بـ 4% (9% في 2011)، حيث شهدت الولاية دخول 4 منتجين خواص بالإضافة للمنتجين الآخرين من الولايات المجاورة وهو ربما السبب الرئيسي في ذلك التراجع في المردودية الاقتصادية، لكن في سنة 2014 بعدما اتخذت المؤسسة إجراءات و اعتماد سياسات جديدة لتحسين لنوعية المنتجات و فتح نقاط بيع في التجمعات السكانية الكبيرة قد مكنتها من رفع نسبة المردودية الاقتصادية إلى 14% في سنة 2016. وتعد نسبة كهذه تعتبر حد أدنى لأن النتيجة التشغيلية ستطرح منها باقي الأعباء مما سيؤدي بالمؤسسة لتخفيف مردودية منخفضة كما رأينا سابقا.

ومقارنة بالمعيار التاريخي المحسوب 7.83%، فإن نسب المردودية الاقتصادية تدل ان المؤسسة لم تستطع بلوغ أدائها هذا المعيار في سنوات 2012، 2014، و 2015، إلا أنه يمكن اعتبار نقطة ضعف.

• المردودية التجارية: بمقارنة النسب المحسوبة مع المعيار التاريخي 8.35% فإن الأداء للفترة يقترب كثيرا من هذا المعيار، هذه المردودية الناتجة عن نشاط المؤسسة العادي تعد نقطة قوة في أداء المؤسسة.

وتعتبر كلا من المردودية الاقتصادية والتجارية مركبات المردودية المالية أو العائد على الأموال الخاصة.

وتلخيصا لما تقدم من تحليل لأداء المؤسسة من جوانب السيولة والنشاط والربحية وهيكل راس المال يمكن إعداد الجدول التالي:

جدول رقم 03 يبين نقاط القوة والضعف لأداء المؤسسة للفترة

الرقم	النسب المالية	نقاط القوة	نقاط الضعف
1	السيولة العامة	x	
2	السيولة المختصرة	x	
3	السيولة السريعة		x
4	معامل دوران الأصول		x
5	معامل دوران الأصول الثابتة		x
6	نسبة الملائمة العامة	x	
7	نسبة الاستقلالية	x	
8	نسبة هيكل رأس المال	x	
9	نسبة هامش الربح		x
10	العائد على الأصول		x
11	العائد على الأموال الخاصة		x
12	المردودية الاقتصادية	x	x
13	المردودية التجاري		x
	المجموع	6	8

المصدر: من اعداد الباحث.

بما ان عدد نقاط الضعف أكثر من نقاط القوة فان الاداء المالي للمؤسسة غير مرضي في العموم، لكن هذا لا يمنع من القول ان هناك بعض نقاط القوة الموجودة والتي يجب على المؤسسة استغلالها اعتمادا على الفرص التي توجد في البيئة الخارجية ومحاولة تفادي التهديدات البيئية، وهو ما سيؤدي الى تحسين الأداء و الوضعية المالية للمؤسسة لأنه لو رفع الدعم الحكومي لها حتما سيسوء الموقف المالي لها.

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

الخلاصة:

مما سبق يتبين لنا أن الأداء المالي للمؤسسة مقبول جدا نظرا أن عدد نقاط القوة أكبر بكثير من نقاط الضعف وهو ما يسمح للمؤسسة بالاستمرارية، وإمكانية تحسين أدائها مستقبلا عن طريق تعزيز نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف، ويتبين أن مؤشرات التحليل المالي ملائمة ومناسبة لتقييم كفاءة أداء المؤسسة.

أ. التوصيات:

التوصيات التي يمكن تقديمها اعتمادا على نتائج تقييم الأداء المالي ما يلي:

1. تخصيص موظف من الإدارة المالية لمتابعة أداء المؤسسة لكل سنة مالية، بهدف تقييم الأداء أولا واتخاذ الإجراءات التصحيحية في السنوات الموالية.
 2. تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية بما يسمح من إعداد النسب المالية وتقارير الأداء دوريا.
 3. تقليل من حجم النقدية وذلك بتوظيفها في استثمارات أخرى تعود عليها بعوائد مما يرفع من نسب الربحية التي تعد حاليا غير مرضية؛
 4. لا يجب اللجوء إلى المديونية (الاقتراض) إلا إذا كانت بأمر الحاجة لها؛
 5. تحسين معدل دوران الأصول؛
 6. الاهتمام أكثر بنوعية مواد التعبئة والتغليف؛
 6. يجب تحسين مردودية الأموال المستثمرة والأموال الدائمة وذلك بتحسين مردودية النشاط الرئيسي للمؤسسة (نسب المردودية). لأنها غير كافية.
- المراجع:

ⁱ جمال اليوسف، فواز الحموي، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009-2010، ص 61.

ⁱⁱ منير شاكل محمد، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

ⁱⁱⁱ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)، ط2، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص 24.

^{iv} مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 79.

^{*} تمثل SWOT: Strength القوة، Weaknesses الضعف، Opportunities الفرص، Threats التهديدات.

^v شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص ص 14-15.

^{vi} زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 07.

^{vii} وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 21.

^{viii} جمال اليوسف، فواز الحموي، مرجع سابق، ص 61.

^{ix} جمال اليوسف، فواز الحموي، مرجع سابق، ص 61.

^x محمد مطر، مرجع سابق، ص 4.

^{xi} أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010، ص ص 127-128.

^{xii} فايز تيم، الإدارة المالية، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 39.

^{xiii} شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 53.

^{xiv} وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 38.

^{xv} ناصر داددي عدون و آخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص 13.

تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية

- xvi عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص 3.
- xvii محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على أسهم الشركات، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 45.
- xviii محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 46-48.
- xix السعد فرحان جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، السعودية، 2000، ص 38.
- xx عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص 4.
- xxi BernartMortary, contrôle de gestion sociale, Vuibert, paris, 1999, p 236.
- xxii George R Terry, Stéphan G Grauchier, les principes du management, edEconomica, 8 ed, paris, p 493.
- * الفعالية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتوفرة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستعمال العقلاني لتلك الموارد بفرض الوصول للأهداف المسطرة.
- xxiii وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، العدد 2، 2015، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، ص 114.